علاقة العوامل الاقتصادية بالسّلوك الانتحاري في المجتمع الجزائري

-البطالة نموذجًا-

مقاربة سوسيو- اقتصادية ميدانية

عجّال سلامي

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة الجلفة

ملخّص:

إنّ الهدف من خلال الإشكالية المقترحة في هذه الدّراسة هو محاولة فهم علاقة العوامل الاقتصادية بالميل نحو السّلوك الانتحاري في المجتمع الجزائري، استنادًا إلى التّراث النّظري والمفاهيمي الذي يوفّره أكثر من قرن من الأبحاث العلمية (البيو-طبيّة والنّفسية والاجتماعية والاقتصادية...) في هذا المجال،وتتجلّى أهمية هذا المسعى-خاصّة-في ظلّ التّزايد الملحوظ لهذه الظّاهرة من يوم لآخر في مجتمعنا*. وممّا لا شكّ فيه أنّ انتشار واستفحال ظاهرة الانتحار في المجتمع الجزائري يعكس اختلالاً في كثير من القيم التي يسعى المجتمع إلى ترسيخها في أذهان وسلوكيات أفراده والعديد من القيم الإيجابية المهمّة في تماسك المجتمع واستمراره،في مقابل الفراغ المعرفي الحادّ الذي يعرفه هذا الجانب في بلادنا والذي يفتقر إلى كثير من المعارف النّظرية والوسائل المنهجية والمعطيات الميدانية التي تسمح بإخضاع واقع الانتحار في المجتمع الجزائري إلى طرق البحث العلمي الأكاديمي المتخصّص.

هذه المحاولة إذن، هي استجابة لضرورة أصبحت أكثر من ملحّة للتعمّق في فهم ظاهرة الانتحار، من وجهة النّظر السّوسيو-اقتصادية وتهدف إلى تحديد أهم المتغيّرات والعوامل الاقتصادية والمادّيةالتي تساهم في زيادة الميل للسّلوك الانتحاري في المجتمع الجزائري.

تمّت هذه الدّراسة الميدانية المقارنة في مناطق مختلفة من المجتمع الجزائري* وهي: ولاية تيبازة (الشّمال) وولاية الجلفة (الهضاب الوسطى) وولاية غرداية (الجنوب) وقد اشتملت العيّنة المختارة على ستمائة (600) مبحوث ينتمون إلى فئات

*فبعد أن كان معدل الانتحار في العشرية الأولى لما بعد الاستقلال يقدر بحوالي 0.38 لكلّ 100.000 نسمة، وصلت هذه النّسبة في نهاية التّسعينات إلى 0.94 لكلّ 100.000 نسمة، لتقفز في سنة 2003 إلى 2.25 لكلّ 100.000 نسمة. وحسب تقديرات غير رسمية ما يعادل حوالي 10000 محاولة سنويا، منها حوالي 1000 ناجحة.

*من بين مبرّرات هذا الاختيار هو الاختلاف في معدّلات الإنتحار في هذه المناطق، فولاية تيبازة هي ولاية شمالية ساحلية تعرف معدّلات مرتفعة نسبيًا للإنتحار، ثم تأتي ولاية الجلفة وهي منطقة سهبية تقع في الهضاب العليا الوسطى للبلاد وتبعد عن العاصمة بـ 300كلم جنوباوتعرف نسبا متوسّطة للإنتحار، ثمّ في الأخير ولاية غرداية التي تقع في الجنوب الجزائري وتعرف معدّلات ضعيفة للإنتحار. هذا، بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسوسيو-اقتصادية وإيكولوجية أخرى... قد تكون ذات علاقة بالسّلوك الانتحاري في هذه المناطق.

سوسيو-ديموغرافية مختلفة أيضا. وتهدف إلى بحث التّصوّرات التي يحملها أفراد المجتمع المحيط بالمنتحر (الأسرة، المحيط الاجتماعي...) وذلك باستخدام عدّة أدوات، كالمقابلة والاستبيان ودراسة الحالة. وقد سمحت لي هذه الخطوة بفهم جوانب مختلفة حول الموضوع، من خلال أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه المنتحر، في محاولة لفهم أكثر عمقا، يتمحور حول الفرضية التي مؤدّاها أنّ هذه التّصوّرات تتضمّن المرجعيات السّوسيو- ثقافية التي تحدّد هذا السّلوك بالنّسبة للمنتحر. وهذا سمح لي بالاقتراب من تصوّرات الأفراد المبحوثين وتفاعلاتهم وردود أفعالهم ومواقفهم... حول الانتحار.

تمهيد:

أصبحت ظاهرة البطالة تطرح مشاكل كبيرة في المجتمعات الحديثة. والاهتمام العلمي بالآثار النّفسية والاجتماعية لهذه الظّاهرة بدأ في الحقيقة في خمسينيات القرن الماضي. وقبل هذه المرحلة، البطالة لم تكن تعتبر مشكلة وذلك لعدم انتشارها بشكل كبير في الأوساط الاجتماعية. ومع بداية القرن العشرين، زادت معدّلات البطالة بشكل سريع وبدأ الاهتمام العلمي بهذه الظّاهرة، خاصّة بين سنتي 1930 و1940 أين أدّى التّسريح الكبير للعمّال إلى ظهور دراسات متنوّعة مثلا:Eisenberg (Bakke;1940)، (Lazarsfeld;1938)، (Johada;1933)، (Komarovsky;1940)، (Pilgrim Trust, 1938)... وفي الفترة الممتدّة ما بين 1950 و1970 تناقص الاهتمام بهذا الموضوع وأصبحت البطالة تمثّل ظاهرة هامشية. وبعد الزيادة الدراماتيكية لمعدّلات البطالة في بداية 1975 رجع معها الاهتمام العلمي. ولعلّ أبرز المقاربات النّظرية التي حاولت تفسير الآثار التي يمكن أن تحدثها هذه الظّاهرة على الأفراد والمجتمع على حد سواء، هي النّظرية الوظيفية (في علم الاجتماع) التي تنطلق من الدّور التّنشيئي للعمل وانعكاسات فقدان الوظيفة على العلاقات التي يشكّلها الشّخص مع نفسه ومع الآخرين. فحسب(Sarchielli&Depolo): " العمل يساهم في تشكيل الهويّة الاجتماعية للفرد، إنّه فرصة جيّدة للتّنشئة الاجتماعية، إنّه يهيكل الوقت اليومي ويفرض على الفرد الانخراط في سلسلة من النّشاطات "[1]. وبخصوص علاقة البطالة بالانتحار، يؤكّد كثير منالباحثين أنّ نسب الانتحار ترتفع في فترات الكساد، هبوط الأسعار والأزمات الاقتصادية، انتشار البطالة لسبب أو لآخر.

وقد أشار عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (ÉmileDurkheim; 1858-1917) وهو مؤسّس المدرسة السّوسيولوجية الفرنسية إلى الاتّجاه الصّاعد الذي اتّخذته نسب الانتحار في الأزمات الاقتصادية التي سيطرت على النّمسا (1837-1874) وفرنسا (1982). كما أشار إلى ارتفاع معدّلات الانتحار التي صاحبت التحوّلات في الاقتصاد الأوروبي سواء تعلّق بمراحل الازدهار أو تلك التي عرفت التّراجع والتقهقر، لكن الأثر لم يكن آليا وقد اهتم دوركايم بالتّدقيق في مسألة أنّ هذه الدّورات الاقتصادية رافقتها إعادة نظر في بعض الاتّفاقات الخاصّة بالطّريقة الواجب أن تسير وفقها الأمور في مجتمع معين. وأكّد موريس هالفاكس* أنّ منحنى الانتحار أخذ اتّجاها عكسيا مع منحنى

---

[1] Pierre Tap,**marginalité et troubles de la socialisation**, Puf, Paris,1993, p46.

* موريس هالفاكس(Maurice Halbwachs:1877-1945): عالم اجتماعي فرنسي، مؤلّف كتاب مهم، من وجهة النّظرالنّقدية لمواقف دوركايم حول الانتحار بعنوان(causesdusuicide, 1930Les).

الأسعار وكان يتماثل مع منحنى الإفلاسات. وذلك في بروسيا وألمانيا في الفترة من (1881-1913) وكذلك أشار أيست (EAST) إلى علاقة الانتحار في انجلترا بأزمة انتشار البطالة أيضا (1908) وقد أكّد هنري وشورت (Henry & Short) وهوربرت (Hurburt) سنة 1932 أيضا هذا الاتّجاه الصّاعد لنسب الانتحار في الأزمات الاقتصادية التي عمّت الولايات المتّحدة الأمريكية (1903-1904) والمعروفة بأزمة الرّجل النّري[1].

أمّا الدّراسات النّفسية التي تطرّقت إلى الآثار التي تحدثها البطالة، فتعتبر أنّ الفرد البطّال أكثر قابلية وعرضة للمشاكل النّفسية، يقول سيجموند فرويد (S.Freud,1856): " العمل هو الرّابط الأقوى بين الإنسان والواقع. ماذا يحدث إذن لو وجد نفسه خارج العمل؟ "[2]. والدّراسة التي قام بها كلّ من (Banks&Jackson) تؤكّد على وجود علاقة بين البطالة وظهور اضطرابات نفسية عند الفرد البطّال. كما توصّل Crepet من خلال دراسة له حول العلاقة الموجودة بين البطالة والانتحار إلى أنّ هناك ترابطا قويّا بين انتشار البطالة في المجتمع وارتفاع نسب الانتحار، حيث وجد أنّ 45% من أخطار الانتحار ناجمة عن البطالة.

المقاربة السّوسيو - اقتصادية لظاهرة الانتحار:

هناك علاقة تناسبية بين مستوى الغنى الذي تعرفه الدّول والميل نحو السّلوك الانتحاري فيها، فكلّما كانت الدّولة غنية زادت فيها معدّلات الانتحار. هذا ما تؤكدّه المعطيات الماكرو - اقتصادية في مجموعة من الدّول، والتي اعتمدت على متغيّر المنتوج القومي الخام (PNB) من جهة ومعدّلات الانتحار في هذه الدّول من جهة أخرى. منذ 1830، وإلى غاية الحرب العالمية الأولى، عرف معدّل الانتحار تطوّرا كبيرا في أغلب الدّول الأوروبية[3]. وارتبط هذا الارتفاع بالنّمو الاقتصادي في أغلب هذه الدّول بغض النّظر عن نسبة الانتحار فيها. وهذا ما لفت انتباه إميل دوركايم* الذي تزامن بحثه الشّهير (Le suicide;1897)، مع هذه التغيّرات الاجتماعية التي صاحبها تطوّر المدن، تطوّر وسائل النّقل، النّزوح الرّيفي، تطوّر الصّناعة والاقتصاد. هذه الحقيقة تم التأكّد منها بدراسة توزيع ظاهرة الانتحار جغرافيا داخل هذه الدّول بالذّات. ففي فرنسا مثلا، بلغ الانتحار أقصى معدّلاته في المناطق التي تعرف ديناميكية اقتصادية كبيرة:(BassinParisien et départements urbanisés (Rhône, Bouche de Rhône، وعلى العكس، فإنّ الانتحار يتناقص في المناطق الرّيفية. هذه الحقيقة ليست مقتصرة على فرنسا فقط، بل هي عامّة وتم التأكّد منها في كثير من البلدان الأوروبية كالسّويد، تشيكوسلوفاكيا، بلجيكا، روسيا، ألمانيا، النّمسا، المجر، إيطاليا وأيضا

---

[1] بن عمارة الميسوم، **ظاهرة الانتحار في الجزائر: أسبابها وآثارها على المجتمع**، قسم التّعليم العالي، المدرسة العليا للدّرك الوطني، وزارة الدّفاع الوطني،الجزائر،2006/2005، ص23.

[2] Pierre Tap,Op.cit, p47.

[3] Christian Baudelot, Roger Establet, **Suicide, l'envers de notre monde**, seuil, Paris, 2006, p37.

* **إميل دوركايم**(ÉmileDurkheim, 1858 - 1917):عالم اجتماع فرنسي، مؤسّس المدرسة السّوسيولوجية الفرنسية. محور تحليله في دراسة الانتحار أنّ هناك تناسبا عكسيا بين التكامل الدّيني والعائلي والسّياسي للفرد وميله للانتحار وأكّد على دور التصوّرات الجمعية في حياة المجتمع.

في أميركا. هذه التحوّلات الاقتصادية أدّت إلى تغيّرات عميقة في النّسيج الاجتماعي التّقليدي في هذه المجتمعات وأثّرت على كثير من السّلوكات والعقليات والقيم التي كانت سائدة قبل هذا التحوّل العنيف. وأخذ دور الفرد يتراجع وكذلك كلّ مبادراته الشّخصية وربّما هذا ما يفسر ارتفاع الانتحار في هذه الظّروف. وهو أيضا ما يحدث في بعض البلدان في الوقت الحالي، كالهند والصّين اللذان يعيشان تحولات اقتصادية عميقة بالانتقال إلى نظام اقتصاد السّوق، فهذان البلدان يعرفان بدورهما معدّلات مرتفعة للسلوك الانتحاري، 6.8-9.9 لكلّ100 ألف نسمة و13-14 لكلّ 100 ألف نسمة على التّوالي.

الأزمة الاقتصادية في المجتمع الجزائري، أبعادها وآثارها على المجتمع:

يمكن الانطلاق في تشخيص الأزمة المتعدّدة التي يعيشها المجتمع الجزائري، بتسليط الضّوء على البعد الاقتصادي، باعتباره أحد المكوّنات الأساسية لكيان المجتمعوبالتّعريج على أسباب فشل النّموذج الوطني للتّنمية الذي اعتمده النّظام الحاكم بعد فترة وجيزة من الاستقلال واستمر خلال عشرية من الزّمن (1967-1979) وأهم أفكار هذا النّموذج: التأميمات، بناء قطاع عمومي واسع، اعتماد مخطّطات تنموية هادفة إلى إقامة اقتصاد متمركز حول الذّات وكذلك فكرة التّصنيع الكثيف المستند إلى ما أطلق عليه (الصّناعات التّصنيعية)[1]. وكلّ ذلك بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحرّرة، تمتلك ديناميكيتها الدّاخلية بعيدا عن التّأثيرات والضّغوط السّلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن. إنّ لهذا النّموذج بصمات كبيرة لا يمكن حصرها في هذا المقام، لكنّ الباحث العياشي عنصر[2] يؤكّد على أنّ بوادر فشل النّموذج بدأت عند عجز هذه التّجربة عن إطلاق ديناميكية اجتماعية وثقافية، تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات لتحقيق تراكم معرفي ومهاري من شأنه، ليس المحافظة على تلك التّجهيزات واستغلالها بطريقة مثلى فحسب، بل وإدماجها بطريقة ذكيّة في المحيط الاجتماعي والثّقافي ومن ثمّة تطويرها وتوفير الشّروط الضّرورية التي تسمح بتوطينها وصولا إلى تحقيق استقلال ذاتي نسبي للقاعدة الاقتصادية وللمجتمع ككلّ.

لقد تجسّد الفشل الذي طبع مشروع التّنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية التي كلّفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبرى وكانت إحدى نتائج ذلك الفشل العجز المادّي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية إضافة إلى تعميق عملية التشوّه والتّبعية التي تعرّضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخيل الرّيع النّفطي (98%من قيمة الصّادرات). جرى كلّ ذلك على حساب إطلاق سيرورة تراكم اقتصاد داخلي يقوم على تطوير الصّناعات التّحويلية بمختلف فروعها والتّركيز على درجة التّكامل الاقتصادي بينها وبين قطاعات أخرى مثل الفلاحة والرّي والخدمات التي لم تنل سوى قدر ضئيل من الاهتمام.

من كلّ ما سبق ذكره، يظهر جليا أنّ الأزمة كان وقعها كبيرًا في كلّ نواحي حياة الفرد الجزائري، خصوصا عند تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ عام 1986، عندما انهارت أسعار النّفط في السّوق الدّولية، فتقلّصت

---

[1] دروش فاطمة فضيلة، **الآليات السّوسيو- ثقافية لتجذّر العنف في المجتمع الجزائري**، مجلّة الحكمة، مؤسّسة كنوز الحكمة للنشر والتّوزيع، عدد 2 نوفمبر 2009، ص52.

[2] سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية (الخلفيات السّياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)**، ط2، بيروت، 1999، ص226.

الموارد المالية بصورة محسوسة وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام، نظرا إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرّشيد الذي برز مع بداية الثّمانينات وكان النّظام أحد المشجّعين له، من خلال سلسلة من الإجراءات وأشهرها برنامج مكافحة النّدرة الذي جاء تجسيدا لشعارات سياسية رفعتها بيروقراطية الحزب الواحد آنذاك. إنّ أحد العوامل التي ساعدت في تعميق الأزمة منذ بداية الثّمانينات، هو توقيف الاستثمارات المنتجة، خصوصا في قطاع الصّناعة، إضافة إلى التّأثيرات السّلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها.

وكذلك تقهقر الدّخل الوطني وارتفاع معدّل التضخّم، الذي بلغ حدّا يثير القلق منذ منتصف الثّمانينات، لتزيد حدّته في بداية التّسعينات وخصوصا منذ الاتّفاق الممضى مع صندوق النّقد الدّولي،حول إعادة الجدولة (1994) وما تبعها من إجراءات في مجال السّياسة المالية والنّقدية (مثل تخفيض قيمة العملة بـ 50% وتحديد الأسعار وتجميد الأجور...)، يحدث كلّ ذلك في جو يتميّز بالتّدهور المستمر للنّسيج الاقتصادي، بفعل غياب الاستثمارات الضّرورية لتجديد التّجهيزات والمعدّات وصيانتها، إضافة إلى تفاقم الدّيون الخارجية التي بلغت أكثر من 26 مليار دولار مع بداية التّسعينات وأخطر ما فيها أنّ القروض قصيرة المدى تشكّل جزءا كبيرا منها ويطرح ذلك طبعا مشكلة خدمة الدّيون التي أصبحت تمتص الجزء الكبير من العائدات النّفطية (75%) وما يزيد في تدهور الوضع الاقتصادي العام تلك التّأثيرات التي تمارسها الجوانب الأخرى.

الفقر والبطالة في المجتمع الجزائري:

لم تعد البطالة مجرد أرقام تشير إلى سوء وضعية التّشغيل في المجتمع الجزائري أو إلى عجز السّياسة الاقتصادية في الوقوف أمام هذه الظّاهرة، بل أصبحت كمرض يعرّض المجتمع إلى أزمة قد تقضي على الأسس التي يقوم عليها الاستقرار الاجتماعي، فعندما نجد حوالي ربع المجتمع مقصى من الأسلوب الذي يعتبر الطّبيعي للانتماء الاجتماعي-ونقصد بذلك الاندماج عن طريق العمل-يكون المجتمع هنا أمام أزمة تتعدّى كونها أزمة تشغيل فقط. فحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التّنمية لسنة 2004 بلغت نسبة البطالة 25%. ومع التّدهور المستمر الذي شهده سوق العمل خاصّة منذ منتصف الثّمانينات إلى يومنا هذا والتّراجع في نسب إنشاء مناصب جديدة خلال نفس الفترة جعل من حجم البطالة يصل إلى حوالي 25 من السّكان النّشطين في الجزائر، حيث أنّ 50 منهم لا يتجاوز سنّهم 30 سنة، بينما يصرّح الدّيوان الوطني للإحصاء أنّ 73 من البطالين لا يتجاوز سنّهم 30 سنة. إذن مع التّراجع الذي يعرفه سوق العمل من حيث مناصب الشّغل القارّة أصبح العمل المؤقّت وغير الرّسمي الوسيلة الوحيدة للخروج من حالة النقص والتّبعية المادّية والاجتماعية التي يشعر بها الشّاب البطّال، حيث بلغت نسبة الذين يمارسون أعمالا مؤقّتة حسب الدّيوان الوطني للإحصاء للثّلاثي الأخير لسنة 2004، 25%[1]، وقد تنطوي البطالة على مشاكل كبيرة لكلّ من الفرد والمجتمع.فبالنّسبة للفرد، تمثّل البطالة دخلا مفقودا ويمكن أن تؤدّي في فترة ما إلى فقدان احترام الذّات. أمّا بالنّسبة

[1] زكية ستي، **البطالة والاقصاء الاجتماعي**، مجلّة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للدّراسات والبحوث الإنسانية، الجزائر، عدد جانفي 2006، ص ص 127/125.

للمجتمع، فإنّ البطالة يمكن أن تؤدّي إلى الانخفاض في الإنتاج العام وفي بعض الحالات تؤدّي إلى الإجرام أو أيّ سلوك ضار بالمجتمع.

إذن، يمكن اعتبار البطالة مثل أية ظاهرة اجتماعية مهمّة أخرى تطوّرت وأخذت وضع المشكلة الاجتماعية بشكل واضح، فأصبحت ذات تأثير معوّق لعدد من أفراد المجتمع، بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وتحديد مراكزهم في المجتمع، فعزّزت بالتّالي هذه المشكلة الممارسات التي تعمل على تخفيض المنزلة الاجتماعية للأفراد الباحثين عن العمل[1].وإن كان هذا وقعها على الفرد والمجتمع، فإنّها كذلك عبء ثقيل على الدّولة، كما تشير الإحصاءات أنّ دولاً كثيرة تعاني من هذه المشكلة وهي تؤثّر على الحالة الاقتصادية والاجتماعية وقد تكون البطالة هي المسبّب لمشاكل كثيرة في المجتمع.

الواقع الحالي لظاهرة الإنتحار في المجتمع الجزائري:

عرف المجتمع الجزائري في السّنوات الأخيرة ارتفاعًا ملموسًا لنسب الإنتحار والتي وصلت حسب المختصّين إلى حوالي 2 في كلّ 100 ألف نسمة وتقدّر محاولات الإنتحار بـ 34.1 في كلّ 100 ألف نسمة سنويًا، وحسب أرقام رسمية فإنّ 62% من المنتحرين هم من فئة الشّباب. وحسب ملاحظات المختصّين في الميدان فإنّ هذه الظّاهرة هي أكثر انتشارًا بين الفئات غير العاملة، وهكذا نجد أنّ البطالة تعمل على انتشار ظواهر مرضية في المجتمع وتؤدّي إلى تفكّك النّسيج الاجتماعي وبالتّالي وصول المجتمع إلى مرحلة الأزمة.

إنّ تدهور الأحوال أو الظّروف المعيشية يعتبر عامل خطريؤدّي إلى الانتحار، ويتمثّل في الأزمة الاقتصادية وأزمة السّكن وتأخّر سن الزّواج والبطالة.... هذه العوامل قد تكون مرتبطة أيضًابظواهر أخرى سوسيو-ديموغرافية والتي تأثّرت سلبًا-خاصّة-بفعلالأحداث الأمنية الخطيرة التي عرفتها الجزائر خاصّة خلال التّسعينات من القرن الماضي والتي أدّت إلى زعزعة النّسيج الاجتماعي والدّيموغرافي والاقتصادي...للمجتمع الجزائري، وأثّرت سلبا على أفراده وخلقت أزمة متعدّدة شملت جميع مناحي الحياة: التّعليم، الصّحة، الخدمات، الشّغل...

إنّ المعطيات الإحصائية المتعلّقة بهذه الظّاهرة تبيّن مدى التّزايد الملحوظ للسّلوك الانتحاري الذي أخذ في الانتشار وأصبح يمثل مشكلة اجتماعية أخرى تضاف إلى مختلف المشاكل التي بدأت تظهر وتنتشر في المجتمع الجزائري في الظّروف الحالية كالبطالة والطّلاق والتسرّب المدرسي والانحراف والجريمة والعنف بكلّ أشكاله.

[1] نفس المرجع السّابق، ص129.

إحصائيات الانتحار في الجزائر خلال الفترة الممتدّة من: 1990-2012:

السّنة	الانتحار	السّنة	الانتحار	السّنة	الانتحار	السّنة	الانتحار
1990	391	1996	74	2002	541	2008	143
1991	412	1997	31	2003	513	2009	#
1992	130	1998	89	2004	486	2010	335
1993	221	1999	398	2005	192	2011	1925
1994	48	2000	624	2006	169		
1995	42	2001	528	2007	177		

توضيحات أخرى:

- خلال العشرية الممتدّة ما بين 1990 و1994 هناك 793 حالة انتحار، منها 475 ذكور بنسبة 59.89% و318 إناث أي بنسبة 40.11%.
- بين 1993 و2003، سجّلت 4571 حالة، مسّت مختلف مناطق البلاد، خاصّة المنطقة الوسطى وشملت بالخصوص الشّباب ما بين 15 و30 سنة[1]. وأمّا في الفترة ما بين 1999 و2005 فقد تمّت معالجة أكثرمن 2741 حالة وقد سجّلت 211 حالة سنة 2004 و323 حالة في 2005 و428 حالة سنة 2006، كما يكثر لدى الفئة الأقل من 18سنة، حيث سجّلت 102حالة سنة 2002 و77 حالة سنة2006. ولقد سجّلت الإحصائيات الأخيرة أنّ أكثر الأشخاصالمقدمين على الانتحار أميّون، فمن بين 4410 مقدم على الانتحار في 10 سنوات الأخيرة، 3523 منهم أميّون، أي ما يقارب 80% في حين 20% يتراوح مستواهم الدّراسي بين الابتدائيوالمتوسّط، الثّانوي والجامعي الذي يتمثّل في الطّلبة وبعض الإطارات من أطبّاء، محامين، مهندسين...
- أكّدت آخر الإحصائيات أنّ ظاهرة الانتحار مسّت مختلف الفئاتالاجتماعية:63% منها بدون مهنة، 11% موظّفين، 12% عمّال، 18% يزاولون المهنالحرّة، أمّا الطلبة والمتمدرسون فقد بلغت نسبتهم 6%، حيث تكثر حوادث الانتحار في فترة ظهور نتائج الامتحانات بالمدارس والجامعات ولوحظ أنّ عددا كبيرا من المنتحرين وضعوا حدّا لحياتهم بسبب إخفاقهم في الدّراسة. وإلى جانب فئة الطّلبة سجّلت المصالح المعنية حالات انتحار في صفوف الأطبّاء، المحامين والمهندسين.
- خلال سنة 2006، أزيد من450شخصًا وضعوا حدّا لحياتهم، أي ما يعادل 4 حالاتانتحار يوميا. وقدمسّ الانتحار فئات كثيرة من المجتمع الجزائريوأغلب هذه الحالات سجّلت بولايات تيزي وزو، بجاية، سطيف، البويرة، تلمسان. أمّابالنّسبة لسنتي 2004و2005،180 حالة انتحار سجلتبتيزي وزو وحسب البروفيسور كاشا المختص فيالطّب العقلي، تفسّر هذه المعطيات بأنّ المنقطة تتميّز بكثافة سكّانية كبيرة وبالنّسبة إليه هذه الظّاهرة تمسّ كلّ فئاتالمجتمع وكلّ المناطق في الجزائر بنسبة تقدر بـ 2 في 100,000 نسمة.

[1] غ. ف، جريدة الخبر، عدد 2005/02/16، ص32.

- في السّنوات الموالية، تمّ تسجيل ارتفاع معدّلات الانتحار في الجزائر. فقد حدثت 388 حالة انتحار بين سنتي 2006 و2008 وتتراوح أعمار أكبر فئة من المنتحرين بين 18 و40 سنة.
- خلال سنة 2008 سجّلت 143 حالة، منها 112 عند الذّكور، في حين بلغ عدد محاولات الانتحار 186 حالة 127منها عند الإناث، مقابل تسجيل 117 حالة انتحار و109 محاولة وقعت في صفوف الجنسين سنة 2006، أمّا في سنة 2007 فقد ارتفعت الحصيلة إلى 128 حالة انتحار منها 107 حالة في صفوف الذّكور، في حين تمّ تسجيل 128 محاولة انتحار فاشلة وقد انحصرت حالات الانتحار في صفوف الشّباب الذين تتراوح أعمارهم بين (أقل من 18 إلى 20 سنة)، حيث سجّل سنة 2007 انتحار 16 شابا أعمارهم أقل من 18 سنة.
- وتشير الإحصائيات إلى أنّ 12 شخصا انتحروا خلال هذه الفترة أعمارهم أقل من 18 سنة وفي الفترة الممتدّة بين (1999– 2003) سجّلت نسبة 10.66% في أوساط هذه الفئة وهو الرقم الذي فسّره المختصّون على أنّه يجسّد نفسيات الشّباب في هذه المرحلة حيث يسعون لضمان استقرار مهني أو عائلي من خلال الحصول على وظيفة مستقرّة تمكّنهم فيما بعد من تأمين متطلّبات العيش أو تأسيس عائلات جديدة بالزّواج، لأسباب مختلفة أهمّها المشاكل الاجتماعية والعائلية، إلى جانب تفاقم مشكل البطالة، في مقابل عدم قدرتهم على تحمّل هذه المعاناة. وفي نفس هذه الفترة تمّ تسجيل 62.13% في أوساط الفئة العمرية بين(18-48 سنة) و27.21% أكثر من 49 سنة.

الأسباب العامّة:

تمثّل المشاكل الاجتماعية والعائلية طليعة الأسباب المؤدّية للانتحار في المجتمع الجزائري، حيث تمّ تسجيل 16 حالة انتحار خلال سنة 2007 بسبب الضّغوط والخلافات وسط الأسر، في حين احتلّت الاختلالات العصبية والاضطرابات النّفسية المرتبة الثّانية في الدّوافع المؤدّية للانتحار، حيث تمّ تسجيل 25حالة انتحار خلال نفس السّنة بسبب الاختلال العصبي، في حين سجّل انتحار 23 شخصا بسبب الاضطرابات النّفسية ويأتي في المرتبة الثّالثة فقدان الأمل في الحياة ومشاكل أخرى في مؤخّرة الدّوافع التي تمتلك أصحابها اليائسين في الحياة حيث تمّ تسجيل 69 حالة.

وحسب الباحثة في مركز الأبحاث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثّقافية، الأستاذة بدرة ميموني واستنادا إلى نتائج دراسة ميدانية قامت بها فرقة بحث تحت إشرافها، تابعة لمركز البحث في الأنثروبولوجيا بوهران، فإنّ " الأسباب المؤدّية إلى الانتحار في المجتمع الجزائري هي متشابهة في كلّ المناطق، سواء في وهران أو الجزائر العاصمة أو باتنة... وتتمثّل أساسا في: الرّسوب المدرسي، البطالة، أزمة الهويّة، عدم الاستقرار، القلق من المستقبل... بالنّسبة للذّكور والفشل العاطفي، زواج غير مرغوب فيه، حمل غير شرعي، عدم تفهّم الأولياء، نقص الاتّصال، بالنّسبة للإناث "[1].

الأسباب الصّحية: أمراض جسدية وعقلية ونفسية...

المشاكل العائلية: تغيّر البناء والوظائف العائلية وما ينجر عنه من خلل في مستوى العلاقات بين الأفراد، التفكّك العائلي نتيجة الوفاة أو الانفصال والطّلاق،العنف في المحيط الأسري...

الظّروف السّياسية والاقتصادية والمهنية: الإرهاب،البّطالة،التّسريح من العمل،أزمة السّكن...

[1]Olivia marsaud, Jeune Afrique, 4 Avril 2004.

التحوّلات السّوسيو - ثقافية: الانتقال من النّظام الاجتماعي التّقليدي إلى الحديث، بفعل عدّة عوامل من بينها ظاهرة العولمة... وما انجرّ عنه من تغيّر في المعالم والقيم والمعايير الثّقافية والأخلاقية، ممّا يطرح بعض الصّعوبات بالنّسبة للأفراد في عملية التكيّف والاندماج في هذا الوضع الجديد.

إضافة إلى مشاكل اجتماعية أخرى كالإدمان على الكحول والمخدّرات والأقراص المهلوسة...والتسرّب المدرسي،فشل العلاقات العاطفية بين الشّباب خاصّة،الاعتداء الجنسي،علاقات جنسية غير شرعية...

الفئات الاجتماعية الأكثر ميلا للسّلوك الانتحاري:

لم تقتصر هذه الظّاهرة على فئة اجتماعية معيّنة دون أخرى، بل مسّت كلّ الفئات والأعمار من كلا الجنسين وحتّى الأطفال والشّيوخ...

وتنتشر أعلى نسبة عند فئة الشّباب وهذا منذ 30 سنة مضت. وحسب إحصائيات الدّرك الوطني للفترة الممتدّة من 1993– 2003 فإنّ 63% من المنتحرين هم من الفئة العمرية (18– 40) سنة متبوعين بفئة 40 سنة فأكثر بـ 24%، ثم فئة أقل من 18 سنة بـ 13%. ويتوزّعون على فئات مهنية كالتّالي: 63% بدون عمل، 11% موظّفون، 8% أعمال حرّة، 6% طلبة. أمّا أسباب الانتحار فتتمثّل في: 12.31% نتيجة صعوبات عائلية و35.65% نتيجة أمراض عقلية وعصبية... 126 انتحروا شنقا، 42 انتحروا ارتماء من مكان مرتفع و28 بواسطة سلاح ناري...

نتائج الدّراسة الحالية:

تمتدّ معطيات هذه الدّراسة إلى مرحلتين كالآتي: الفترة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000وهي مرحلة مهمة في التّاريخ السّوسيولوجي للمجتمع الجزائري في العصر الحديث وقد ارتبطت ببروز أزمة متعدّدة الأوجه كان أبرزها على الإطلاق ظهور وانتشار ظاهرة العنف المسلّح (الإرهاب) ودخول المجتمع في حالة من الفوضى واللا-أمن وانتشار الجريمة بكلّ أنواعها خاصّة جرائم القتل. وبسبب هذه الظّروف فإنّ المعطيات الاحصائية والميدانية حول الانتحار لم تكن متوفّرة بالقدر الكافي والذي يسمح بفهم أهم المتغيّرات التي ارتبطت بهذه الظّاهرة في هذه المرحلة. وتمتد المرحلة الثانية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2012، هذه المرحلة التّاريخية هي مرحلة بداية خروج المجتمع الجزائري من دوّامة الأزمة العنيفة التي دامت عشرية كاملة من الزّمن والتي كادت أن تعصف بكل مقومات المجتمع. وبخصوص المعطيات الميدانية حول الانتحار في هذه المرحلة فيمكن أن نعتبر أنّها متوفّرة إلى حد ما مقارنة بالمراحل السّابقة وقد ساهم في ذلك تطوّر وانتشار وسائل الاعلام المختلفة والتي أصبحت توفّر مختلف المعطيات حول الانتحار في الجزائر وفي العالم، خاصّة في ظل الميل الملحوظ للسّلوك الانتحاري من طرف أفراد المجتمع الجزائري في السّنوات الأخيرة والتي تزامنت مع مجريات هذه الدّراسة.

من خلال تحليل المعطيات الميدانيةالمتعلّقة بالوضعية الاقتصادية في المجتمع الجزائريوعلاقتها بزيادة الميل نحو السّلوك الانتحاري تم التوصّل إلى النّتائج التّالية:

- 95.62% من المبحوثينيعتبرون أنّ الظّروف الحالية للمجتمع الجزائري غير كافيةلإقدام الأفراد على الانتحار. وهذا التوجّه هو متوافق مع المعطيات الاحصائية الرسمية وغير الرّسمية حول هذه الظّاهرة في بلادنا والتي تشيرإلى ضعف نسب الانتحار في الجزائر مقارنة مع دول عربية وغربية أخرى. هذا يعبّر عن تمسّك المجتمع الجزائري بمبادئ الدّين الاسلامي

الحنيف والأخلاق والعادات الاجتماعية والثقافية والحضارية التي يتميّز بها المجتمع الجزائري وكلّ المجتمعات العربية والاسلامية الأخرى، كون قتل النّفس هو من الكبائر وهو اعتداء على حق البشر في الحياة التي لا يمتلك التصرّف فيها إلاّ خالقها. والدّين الإسلامي يحثّ النّاس على التحلّي بالصّبر أثناء المحن التي قد تصيبهم في هذه الحياة، كما يحثّ على روح التّكافل بين أفراد المجتمع في حالات اليسر والعسر وهو ما من شأنه أن يخفّف من معاناة بعض الأفراد ويساعدهم على تجاوز صعوباتهم والمشاكل التي يعانون منها. هذه الحقيقة الدّينيةتعكس المعدّلات الضعيفة للانتحار في الجزائر وفي أغلب الدّول العربية والإسلامية، حسب كثير من المختصّين في هذا الموضوع في بلادنا. وحتّى في المجتمعات غير الإسلامية، فإنّ الدّين يعتبر عامل وقاية للإنسان من الميل إلى السّلوك الانتحاري، كما أثبت ذلكإميل دوركايم وموريس هالفاكس وكثير من العلماء والباحثين في كلّ المجتمعات وعلى مرّ العصور.

- البطالة عامل مخاطرة يؤدّي إلى التّفكير في الانتحار أو الاقبال عليه فعليا أو عن طريق المحاولة،حيث أكّدت نسبة60.48%من المبحوثين أنّ حالات الانتحار التي وقعت في محيطهم الاجتماعي هم بطّالون.
- نسبة ضعيفة من المبحوثين وهي4.19%فكّروا يوما ما في حياتهم في اللجوء إلى الانتحار بسبب أزمة مالية خانقة. وهي نسبة ضعيفة تعكس مدى تمسّك الفرد الجزائري بالحياة وعدم التّفكير في انهائها بسبب مشاكل مالية، ويمكن تفسير ذلك بكون الفرد الجزائري مازال يعتمد على المجتمع والأسرة أو العائلة الممتدّة في كثير من أموره المادّية وخاصّة إذا تعرّض لأزمات مادّية تتطلّب مساندة كلّ من يحيطون به من أهل وأصدقاء وزملاء العمل أو الدّراسة. فالملاحظ في أوساط المجتمع الجزائري أنّ العائلة الممتدّة لا تزال تحافظ على كثير من مقوّماتها وخصائصها التّقليدية وهي موجودة في كثير من مناطق البلاد خاصّة في الأرياف وفي الصحراء وحتّى في المناطق الشّمالية والسّاحلية. فرغم بعض أشكال التغيّر التي طرأت على المؤسّسة العائلية في الجزائر، إلاّ أنّها لا تزال تقوم بكل الأدوار التّقليدية التي كانت تضمنها لأفرادها عبر قرون من الزّمن، وبالخصوص في ما يتعلّق بحياتهم المادّية، ويتجلّى ذلك في كلّ المناسبات الاجتماعية والدّينية أين تجتمع العائلة في بيت واحد، عادة ما يكون بيت الأب أو الجد أو كبير العائلة، الذي يتكفّل بكلّ متطلّبات هذه المناسبات، تجسيدا للسّلطة التي تخوّلها له هذه المكانة الاجتماعية، ممّا يجعل أفرادها في منأى عن العوامل المؤدّية الى الانتحار وتدخل بذلك العائلة وأفرادها في علاقات وتفاعلات حميمية ولو بشكل مناسباتي، إلاّ أنّها تساهم في التّخفيف من المشاكل التي قد يعانيها أفرادها.
- 31.2% من المبحوثين اعتبروا أنّ تدهور الأحوال المعيشية هو من بين العوامل المؤدّية إلى الانتحار في المجتمع الجزائري.و37.22% اعتبروا أنّ الانتحار هو نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة يعيشها أفراد المجتمع.وهما نسبتان متقاربتان ودون من المتوسّط وتؤكّدان أنّ هذه الظّروف المادّية التي يعتبرها البعض سببا في الانتحار والمتمثّلة خاصّة في الجوانب المادّية والاقتصادية كالشّغل والسّكن وكلّ المتطلّبات المادّية الأخرى. هي غير كافية لجعل الفرد يقدم على إنهاء حياته. وحسب المبحوثين فإنّ فئات كبيرة من المجتمع تعيش ظروفا اجتماعية واقتصادية صعبة إلاّ أنّها لا تنتحر. وهو ما يدعو فعلا إلى التّساؤل عن الأسباب الفعلية الكامنة وراء الانتحار. ويؤيّد هذا الرّأي نسبة 11.67%من المبحوثين

الذين اعتبروا أنّ الانتحار في المجتمع الجزائري هو رد فعل طبيعي على المشاكل التي يعيشها أفراد المجتمع في هذه الظّروف الحالية، وهي نسبة ضعيفة أيضا.

- 31.75% يعتبرون أنّ انتشار الانتحار حرقا في الجزائر وفي كثير من الدّول العربية خاصّة بعد أحداث ما سمّي بالرّبيع العربي والذي انطلقت شرارته الأولى في تونس، إثر انتحار الشّاب محمّد البوعزيزي تاجر الخضر المتجوّل حرقا، تعبيرا عن (الحقرة)* التي طالته من شرطية تونسية في مقاطعة سيدي بوزيد. وقد أدّى هذا السّلوك إلى ثورات شعبية عنيفة في كثير من الدّول العربية ولا تزال تداعياتها مستمرّة إلى غاية اليوم وأدّت إلى تغيير أنظمة الحكم في بعض هذه الدّول، خاصّة في تونس ومصر وليبيا واليمن... هذه الأحداث هي حسب المبحوثين هي تعبير عن درجة اليأس التي تنتاب أفراد هذه المجتمعات في هذه الظّروف الحالية.

- 27.73% اعتبروا أنّ الانتحار هو من نتائج خروج المرأة للعمل.بالرّغم من أنّ مكانة المرأة الجزائرية شكلّت محورا للتّغيير، إلاّ أنّ الرّجل كذلك عرفت مكانته بعض التّغيير، فهو يجد نفسه بين متطلّبين نقيضين، فإمّا أن يواجه متطلّبات الرّجولة التّقليدية أو المعاصرة، فالنّظام الجديد الذي عرفه المجتمع، هو في حقيقته نظام مستحدث، يحاول تقبّل الجديد دون أن يتخلّى عمّا هو تقليدي وموروث. فخروج المرأة إلى العمل أدّى إلى مشاركة الرّجل في الأعباء المنزلية وكثير من أفراد المجتمع الجزائري يستنكرون تماما القيام بهذه الأعمال ويعتبرونها سلوكا ينقص من قيمة الرّجل ومن كرامته وهيبته. غير أنّ هناك تغيّرا في نظرة الرّجل للعمل المنزلي ولكن عند الضّرورة ونلاحظ هذا خاصّة في المناطق الحضرية والمدن، أين تتدخّل عوامل سوسيو- ديموغرافية أخرى في تحديد هذه النّظرة كانتشار التّعليم أو نتيجة التّثاقف الذي قد يحدث بفعل الاحتكاك بالمجتمعات والثقافات الأخرى التي تبدو أكثر تسامحا أمام هذا الموضوع، مثلما هو الحال في الأوساط الأسرية الغربية مثلا. كما يرى بعض الباحثين أنّ هناك قبولا اجتماعيا لمطالبة المرأة المتعلّمة بالمساواة بينها وبين الرّجل على أساس تعلّمها ولكن هذا القبول ليس بدرجة كبيرة، لذلك ما زال البعض يرفضون فكرة المساواة ويؤكّدون على الفروق البيولوجية والنّفسية والاجتماعية بين الجنسين مهما تعلّمت الأنثى. أمّا علاقة هذه الظاهرة بالسلوك الانتحاري فتكمن في أنّ بعض الافراد عديمي الدّخل خاصّة أرباب الأسر، يتعرّضون إلى ضغوطات نفسية وعائلية واجتماعية نتيجة هذه الوضعية، وهي عجزهم عن تلبية متطلّباتهم ومتطلّبات أسرهم، وتنوب عنهم في هذه الحالة الزوجة أو الأم أو الأخت أو البنت وهو ما يعتبر حسب العقلية الجزائرية والعربية عموما حالة غير مرغوب فيها ويمكن أن ترتبط بمسألة الشّرف الذي تتحدّد من خلاله مكانة الرّجل في مثل هذه المجتمعات. فالرّجل العربي لا يقبل أن تنفق عليه امرأة مهما كانت مكانتها في العائلة والمجتمع.

- 81.15% يتوقّعون زيادة في معدّلات الانتحار بالنّظر إلى المعطيات الحالية التي تحيط بهذا السّلوك في المجتمع. وقد عبّر القائلون بهذا الرّأي عن عدم وجود آفاق قريبة لتحسّن هذه الأوضاع وذلك استنادا إلى كلّ التّجارب السّياسية والاقتصادية والاجتماعية السّابقة والتي افتقد معظمها إلى استراتيجية فعالة تهدف إلى الحد من تبعات الأزمة التي تراكمت

---

*تعبير شعبي في المجتمع الجزائري، يستعمل للتّعبير عن حالة الظّلم وضياع الحقوق التي يتعرّض لها أفراد المجتمع، دون إلحاق العقوبات القانونية بالمتسبّبين في هذه الحالة.

منذ الاستقلال الوطنيوالمتمثّلة في النّزيف الاقتصادي والتّفاوت الاجتماعي في ظل الإنفاق غير العادل للثّروات الوطنية وقد ساهم في كلّ ذلك العوامل السّياسية الإقليمية والدّولية التي يمرّ بها العالم اليوم.

- 37.40% يطالبون السّلطات العمومية بتحسين الظّروف المعيشية للمواطنين. لا تزال أغلب فئات المجتمع الجزائري تعتبر أنّ السّلطات العمومية في البلاد هي المسؤولة عن حياة المواطنين وهي ملزمة بتوفير كلّ المتطلّبات الحياتية للأفراد في المجتمع، من مسكن وتعليم وكلّ الخدمات كالصّحة والتمدرس... وقد تكرّست هذه العقلية في أوساط المجتمع منذ عقود طويلة تمتد إلى عشية الاستقلال الوطني، فالسّياسة الاجتماعية للدّولة الجزائرية المستقلّة كرّست بشكل كبيرهذه الظّاهرة، ومع دخول الجزائر في المنظومة العالمية الجديدة وانخراطها في نظام السّوق الحرة، وبتراجع سياسة الانفاق التي ميّزت كلّ المراحل السّابقة، وجد كثير من الجزائريين صعوبات في التكيّف مع هذه الاوضاع الجديدة، وبقوا مع ذلك يعتمدون على الدّولة في توفير كلّ هذه المتطلّبات، وتتجسّد هذه المطالبة في الآونة الأخيرة في ظاهرة الاحتجاجات المتكرّرة والتّهديد بالانتحار الفردي والجماعي في كلّ مناطق البلاد في محاولة للضّغط على الدّولة لتلبية مطالبهم المادّية والاجتماعية والسّياسية...

مناقشة النتائج:

من خلال نتائج الدّراسة الخاصّة بأثر الوضعية الاقتصادية على الميل نحو السّلوك الانتحاري في المجتمع الجزائري، فيظل التغيّرات والتطوّرات السّياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها منذ فترات تاريخية متعاقبة و بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر وظهور فئات فاحشة الغنى مقابل فئات مدقعة الفقروكأنّنا بدأنا نشهد شكلا جديدا للفقر وهو الفقر الاقصائي حسب **سارج بوقام** (Serge Paugam)، لأنّه يفقد مكانته بحرمانه شيئا فشيئا من المشاركة في الحياة الاقتصادية (البطالة) والحياة الاجتماعية (ضعف الرّابطة الاجتماعية وفقر شبكة العلاقات الاجتماعية)، الأمر الذي يؤدّي إلى تراكم الإعاقات (ضعف المدخول، ظروف سكن مزرية، حالة صحيّة سيّئة، وضعف في الألفة العائلية وفي شبكات التّضامن) وهذا بدوره يجعل الفرد يحسّ بفقدان معنى الوجود أو عدم النّفع الاجتماعي وبالتّالي زيادة إمكانية المرور إلى الفعل الانتحاري[1].

كما تتوافق نتائج دراستنا هذهمع نتائج أغلب الدّراسات حول الانتحار في الجزائر وفي مختلف المجتمعات الانسانيةوالتي بيّنت بالتّفصيل أنّ هناك علاقة إيجابية بين نسب البّطالة والانتحار، حيث تمّ التوصّل إلى أنّ ظاهرة البطالة التي تعرف معدّلات مرتفعة في المجتمع الجزائري نتيجة تراكمات تاريخية تمّ شرحها أعلاه هي من بين العوامل البارزة التي تؤدّي إلى الانتحار خاصّة لدى فئة الشّباب والكهول، واستنادا إلى معطيات هذه الدّراسة ودراسات أخرى في الجزائر وفي الخارج فإنّ الظّروف المادّية ليست وحدها كفيلة بدفع الأفراد إلى الانتحار ولكن أيضا ما تخلّفه البطالة من آثار نفسية ووجدانية مرتبطة بهويّة الفرد وبكيانه في إطار شبكة من العلاقات والتّفاعلات التي تعتبر ضرورية لحياتهووجوده وديمومته. ويشير في هذا الصّدد (جون هيلوال) إلى أنّه بالرّغم من وجود أشكال حمائية جديدة أنتجها التّطوّر الاقتصادي الحاصل في الدّول الغنيّة، غير أنّ هذه الحمايات ليست متوفّرة لجميع الشّرائح الاجتماعية على حد سواء وإنّما تتواجد أكثر عند

[1] بولفلفل ابراهيم،ظاهرة الانتحار في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 317.

أصحاب المهن العليا التي تحتاج إلى شهادة عالية وأجور مرتفعة والمهن الفكرية والدّائمة، فالبطّالون وأصحاب المهن المتدنيّة بعيدون عن الاستفادة من مثل هذه الحمايات وبالتّالي هم عرضة للانتحار[1].

هذه الاستنتاجات الميدانية حول علاقة هذه الظّاهرة (الانتحار) بالعوامل الاقتصادية في المجتمع الجزائري، لا تختلف - في الحقيقة - كثيرا عن الآراء والنّتائج التي أفرزها أكثر من قرن من الدّراسات في مختلف المجتمعات الإنسانية، حول هذه الظّاهرة والتي استند معظمها إلى رأي إميل دوركايم الذي اعتبر الانتحار ظاهرة اجتماعية أكثر من كونه قرارا فرديا[2]. فنيّة قتل الذّات ناتجة عن أسباب وعوامل سوسيو- اقتصادية مثل البّطالة، الطّلاق، المشاكل العائلية والفشل المدرسي وكذلك الدّين.

المراجع باللغة العربية:

1- بن عمارة الميسوم، **ظاهرة الانتحار في الجزائر: أسبابها وآثارها على المجتمع**، قسم التّعليم العالي، المدرسة العليا للدّرك الوطني، وزارة الدّفاع الوطني،الجزائر،2006/2005.

2- بولفلفل إبراهيم، **ظاهرة الانتحار في المجتمع الجزائري**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2011/2010.

3- درّوش فاطمة فضيلة، **الآليات السّوسيو- ثقافية لتجذّر العنف في المجتمع الجزائري**، مجلّة الحكمة، مؤسّسة كنوز الحكمة للنشر والتّوزيع، عدد 2 نوفمبر 2009.

4- سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية (الخلفيات السّياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)**، ط2، بيروت، 1999.

5- زكية ستي، **البطالة والاقصاء الاجتماعي**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للدّراسات والبحوث الإنسانية، الجزائر، عدد جانفي 2006.

المراجع باللغة الفرنسية:

1-Pierre Tap,marginalité et troubles de la socialisation, Puf, Paris,1993.

2-Christian Baudelot, Roger Establet, Suicide, l'envers de notre monde, seuil, Paris, 2006.

الجرائد:

1- غ. ف، جريدة الخبر، عدد 2005/02/16.

2-Olivia marsaud, Jeune Afrique, 4 Avril 2004.

[1] نفس المرجع السّابق، ص 317.

[2] Eric Volant, **Dictionnaire des suicides**, Liber,Québec, 2001,p99.